الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٣٨
المعقودة يوم الجمعة
١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثامنة والثلاثين

الرئيس : السيد جالو (غامبيا)
(نائب الرئيس)

المحتويات

البند ٩٦ من جدول الأعمال : تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، والمسائل المتعلقة باللاجئين والعائدين والمشردين ، والمسائل الإنسانية (تابع)

(أ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (تابع)

(ب) المسائل المتعلقة باللاجئين والمشردين (تابع)

(ج) المسائل الإنسانية (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.3/47/SR.38
24 December 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

تولى السيد جالو (غامبيا) نائب الرئيس الرئاسة
في غياب السيد كرنكل (النمسا)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ٩٦ من جدول الأعمال : تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، والمسائل المتعلقة باللاجئين والعائدين والمشردين ، والمسائل الإنسانية (تابع) (A/47/131 و 178 و 280 و 296 و A/47/351-S/24357 و A/47/364 و 365 و 391 و 564 و 569 و A/47/638-S/24772) .

(أ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (تابع) (A/47/12 و Add.1)

(ب) المسائل المتعلقة باللاجئين والعائدين والمشردين (تابع) (A/47/91-S/23585 و A/47/529 و Corr.1) .

(ج) المسائل الإنسانية (تابع) (A/47/352 و A/47/420-S/24519 و A/47/455-S/24571 و A/47/540)

١ - السيد ويليس (استراليا): قال إن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين قد اتجه الى الاضطلاع بدور إنساني أوسع نطاقا وذلك استجابة لتحركات الأشخاص المتزايدة والأكثر تعقيدا ، بما في ذلك العديدين الذين هم ليسوا بلاجئين في إطار بنود اتفاقية عام ١٩٥١ بشأن مركز اللاجئين . وتتطلب الظروف الجديدة قدرة معززة على الاستجابة . إذ أنه في حين أن الفضل يعود الى المكتب في استراتيجيته الجديدة الثلاثية الشعب المتعلقة بالتأهب لحالات الطوارئ ، واتقائها والحلول الخاصة بها وبحثها عن طرق عملية لتنفيذ الاستراتيجية ، ويتعين إيلاء اهتمام بالغ بتحديد دور المكتب وفقا لموارده ، مع التشديد على أقصى أثر ممكن عن طريق التركيز على الأنشطة التي هو مؤهل للاضطلاع بها بطريقة أفضل ، على أن يوضع في الاعتبار الحاجة الى استجابة فعالة وانسحاب سريع . وعلاوة على ذلك ، فإن لوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية دور أساسي يتعين أن يضطلع به ، في تنسيق الترتيبات المؤسسية وفي حشد الالتزام السياسي على السواء .

(السيد ويليس ، استراليا)

٢ - وأضاف قائلا إن استراليا تعلق أهمية كبيرة على مسألة الحماية الدولية ، كما عرضها المكتب في الدورة السادسة والاربعين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي . وعند تطوير النهجين الحاسمين المتعلقين بالوقاية والحماية المؤقتة ، يتعين على المكتب أن يعزز جهوده لجعل جميع برامجه الرئيسية مستجيبة تماما لاحتياجات النساء والاطفال .

٣ - واستطرد قائلا إنه يتعين إطراء دور المكتب في التقدم الملموس الذي أحرز في مجال العودة الاختيارية للوطن ، وعلى سبيل المثال في كمبوديا ، وفي أماكن اخرى في جنوب شرقي آسيا من خلال خطة العمل الشاملة للاجئي الهند الصينية ، وفي افغانستان ، وفي أمريكا الوسطى من خلال العملية التي قام بتحريكها المؤتمر الدولي المعني بلاجئي امريكا الوسطى ، بيد أنه في أجزاء أخرى من العالم أثارت الحالات الحرجة للاجئين تحديات رهيبة ، وخاصة في يوغوسلافيا السابقة ، وفي القرن الافريقي ، وعلى الحدود بين ميانمار وبنغلاديش . وبالإشارة الى الحالة الاخيرة ، حثت استراليا حكومة ميانمار على تسهيل العودة المبكرة والآمنة للاجئين الموجودين حاليا في بنغلاديش ، وتأمل في أن تعترف سلطات ميانمار بفائدة وجود الامم المتحدة .

٤ - واسترسل قائلا إن هناك حاجة الى استجابات دولية متضافرة ، قائمة على أساس المشاركة بين المكتب والمجتمع الدولي وعلى الالتزام السياسي المتجدد من جانب الجميع ، وستواصل استراليا تقديم المساعدة الى المكتب بالإبقاء على برنامج قوى لإعادة التوطين وتقديم مساعدة مالية ومادية .

٥ - السيد سنيغور (جمهورية مولدوفا) : أكد خطورة مشكلة المشردين في بلده والناتجة عن النزاع في المنطقة الشرقية من الجمهورية والذي أشارته قوى من خارج البلد وازداد خطورة بسبب وجود الجيش الاتحادي الروسي الرابع عشر . وفي حين أن عدد المشردين قد انخفض بعد توقف الاعمال العسكرية ، فإن هناك حاليا ٨٠٠ ٢ مشرد مسجل وعدد كبير من المشردين المسجلين لدى الامم المتحدة . وقد أثرت المشكلة على أكثر من ٤٠ مدينة وقرية ، معظمها في المنطقة الشرقية . وفي منطقة النزاع ، كانت هناك زيادة في الجريمة والعنف ضد السكان الاصليين ، السكان المولدوفيين المتحدثين بالرومانية ، والذين يشكلون أقلية في تلك المنطقة .

(السيد سنيغور ، جمهورية مولدوفا)

٦ - وأردف قائلا إن حكومتي تبذل كل ما في وسعها لتحسين حالة المشردين وقد انشأت لجنة حكومية تتولى تزويدهم بالمساكن والأغذية والرعاية الطبية وإلحاقهم بالمدارس . وأعرب عن تقديره للمنظمات الحكومية وغير الحكومية التابعة لبلدان عديدة ، ولا سيما للولايات المتحدة وكندا ورومانيا وهنغاريا وأوكرانيا والمانيا ، للدعم الذي قدمته .

٧ - واستطرد قائلا إن تلك التدابير لن تحل مع ذلك المشكلة . فإنه لا تزال توجد أسر عديدة بدون مساكن ، وقد بقي ٣٠٠ ١ شخص من القادرين على العمل عاطلين . وبغية حماية حقوقهم الدستورية ، ناقشت الهيئات التشريعية بالجمهورية مشروع قانون يحدد حقوق وواجبات السلطات والمشردين .

٨ - واسترسل قائلا إنه بسبب الحالة الاجتماعية والسياسية التي تزداد خطورة في البلدان التي كان يضمها الاتحاد السوفياتي السابق ، فقد وصل عدد كبير من مواطني تلك البلدان مؤخرا الى جمهورية مولدوفا وطلبوا اعتبارهم في وضع اللاجئين . وينبغي على المكتب أن يناقش هذه المشكلة مع البلدان المعنية وأن يشجعها على أن توقع على اتفاقية عام ١٩٥١ بشأن مركز اللاجئين . وأخيرا أعاد تأكيد طلب بلده للحصول على مساعدة من المكتب بغية إيجاد حل للحالة بطريقة مناسبة .

٩ - السيد ديكاني (هنغاريا) : أعرب عن اتفاقه مع المكتب بشأن الحاجة الى إبقاء قضية اللاجئين والتشرد على جدول الأعمال السياسي بينما يتم الحفاظ على النهج غير السياسي والإنساني للمكتب ، ووضع سياسات ترمي الى الإسهام في التعزيز المتبادل للأعمال السياسية والإنسانية . وقال إنه بالرغم من أنه يتعين إطراء المكتب فيما يتعلق بنُهجه المبتكرة ، فإن الاستجابة المؤسسية للأمم المتحدة لحالات الطوارئ الإنسانية لم تكن كافية لمواجهة التحديات الأوسع نطاقا التي تواجهها الآن . وهناك حاجة الى استجابة شاملة تشمل العناصر السياسية والإنسانية وعناصر حقوق الإنسان بمنظومة الأمم المتحدة .

١٠ - وأضاف قائلا إن هناك اتجاها لقي ترحيبا في عام ١٩٩٢ هو الزيادة في العودة الاختيارية للوطن . ويُعد الإنذار المبكر المنسق والدبلوماسية الوقائية عاملان رئيسيان للاستراتيجية المستقبلية . بيد أن التركيز الأقوى على بلد المنشأ

(السيد ديكاني ، هنغاريا)

يمكن أن يتآكل بسبب النقص في القدرة على الاستجابة الكافية ، ومن هنا تنشأ الحاجة الى تنسيق أوثق بين القطاعات في نطاق الامم المتحدة ، ولا سيما في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان . وتعد انتهاكات حقوق الاقليات ، بما في ذلك التحركات الرامية الى إنشاء مناطق متجانسة إثنيا من خلال "التطهير العرقي" سببا خاصا يدعو الى القلق . ويعتبر الوجود الدولي عنصرا أساسيا للوقاية ، ويمكن أن يشتمل بصورة مفيدة على الرصد في الموقع عقب تحديد انتهاكات حقوق الانسان .

١١ - واستطرد قائلا إن هناك حاجة في هذا الإطار الى تعاون أوثق بين المكتب وأجهزة حقوق الإنسان بالامم المتحدة . وقد تكون المعلومات المتوفرة لدى لجنة حقوق الإنسان ذات صلة وثيقة بأنشطة الإنذار المبكر التي يضطلع بها المكتب . ويمكن أيضا النظر في إنشاء آلية للتغذية المرتدة بين المكتب وآليات مراقبة حقوق الإنسان بالامم المتحدة . وتؤيد هنغاريا لذلك تأييدا تاما الأفكار المتعلقة بالاستراتيجية الوقائية التي قدمها المكتب الى لجنة حقوق الإنسان .

١٢ - وأردف قائلا إنه يتعين إدماج الاعتبارات الإنسانية والاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان في عملية اتخاذ القرار السياسي . ويحتاج المكتب الى دعم وتعاون فعّالين من جانب الأجهزة السياسية للأمم المتحدة وينبغي زيادة تطوير مفهوم الوكالة الرائدة .

١٣ - واسترسل قائلا إن هنغاريا ، وهي عضو جديد باللجنة التنفيذية للبرنامج ، توفر الحماية والمأوى لأكثر من ٠٠٠ ١٢٠ لاجئ ، وهي ملتزمة تماما بأداء التزاماتها بموجب اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ . وفي نهاية العقد استقبلت هنغاريا أكثر من ٠٠٠ ٥٠ لاجئ ، أساسا من رومانيا ، وهي تقوم حاليا بتقديم حماية مؤقتة لـ ٠٠٠ ٨٠ آخرين من طالبي اللجوء القادمين من يوغوسلافيا السابقة . وبالرغم من الموارد المحدودة ، فإن حكومة وشعب هنغاريا قد قدما بسخاء . ونظرا لقتامة التوقعات بالنسبة للعودة الاختيارية للوطن أو لإعادة التوطين في بلدان ثالثة ، فإن أعدادا متزايدة تفكر في طلب التوطين المحلي .

١٤ - ومضى قائلا إن هنغاريا قد التزمت بتحديث تشريعها الخاص باللجوء وتهيئة الأحوال المؤدية الى سحب تحفظها على القيد الإقليمي بموجب اتفاقية عام ١٩٥١ . وتشعر هنغاريا بالعرفان للمساعدة المقدمة من الجماعة الأوروبية ، والبلدان المانحة

(السيد ديكاني ، هنغاريا)

فرادى ، ولا سيما المكتب ، باعتبارها تكملة حيوية لجهودها الخاصة الرامية الى التخفيف من حالة اللاجئين وهي تعتبر شرطا أساسيا لمتابعة سياستها المفتوحة المتعلقة باللاجئين . وتسعى حكومة هنغاريا الى إبرام اتفاقات بشأن العودة الاختيارية للوطن ، كما هو الحال في المفاوضات الجارية بين كرواتيا وهنغاريا والمكتب . وأعرب عن أسفه لأنه ليست هناك متابعة حتى الآن من قبل صربيا لمبادرة مماثلة .

١٥ - وقال إن هناك بعض الجوانب المعروفة جيدا بصورة أقل ، ولكن من المحتمل أن تكون متفجرة ، للحالة المأساوية في يوغوسلافيا السابقة . فالخطة الصربية الرامية الى إعادة توطين عشرات الآلاف من الصرب ، تحت ستار "إعادة توطين اللاجئين" ، في مناطق فويفودينا وسلافونيا المأهولة بسكان من أصل عرقي مجري ، تهدف بوضوح الى تغيير التكوين العرقي لتلك الأقاليم قسرا . وقد جرى شغل المنازل التي أجبر سكانها على الفرار . وينبغي على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات حازمة لمواجهة تلك الانتهاكات ، والتي قد تتولد عنها تدفقات جديدة للاجئين . وينبغي أن تشتمل طرق العلاج مستقبلا على عدم الاعتراف بشرعية عمليات نقل الممتلكات كنتيجة لـ "التطهير العرقي" .

١٦ - وأضاف قائلا إن هنغاريا تؤيد تأييدا تاما جهود المكتب لضمان الحماية الوقائية الفعّالة للاجئين ، وتثني على النتائج التي تحققت بالفعل في كرواتيا وفي مناطق معينة من البوسنة والهرسك . وستواصل الإسهام في جهود المجتمع الدولي لمساعدة اللاجئين .

١٧ - السيد مارويامـا (اليابان) : أعرب عن التزام حكومته القوي إزاء المكتب ، نظرا لأن تدفق اللاجئين الذي لم يسبق له مثيل يعتبر شديد الأهمية بالنسبة للسلم والأمن الدوليين . وستستمر اليابان في أن تكون مانحا رئيسيا للمكتب وتعتزم التعاون مع أنشطة الأمم المتحدة عن طريق توفير الموظفين ولوازم الإغاثة على السواء في إطار التشريع الذي اعتمد مؤخرا .

١٨ - وفيما يتعلق بمشكلة لاجئي الهند الصينية ، قال إن اليابان قدمت المأوى الأول للاجئي القوارب وقبلت لاجئي الهند الصينية الذين رغبوا في أن يعاد توطينهم

(السيد مارويامـا ، اليابان)

وهي قادرة على إعالتهم . وجرى توفير مأوى مؤقت لـ ٦٠٠ ١٢ من لاجئي القوارب ، ومُنـح حق الإقامة الدائمة لما يقرب من ٥٠٠ ٨ من لاجئي الهند الصينية .

١٩ - ورحب بالتقدم الملموس الذي جرى إحرازه في مجال العودة الاختيارية للوطن في جنوب شرقي آسيا وجنوب غربي آسيا ، والجنوب الافريقي ، وقال إنه يشعر بتقدير كبير لدور المكتب في هذه العملية . واعترف بأن العودة الاختيارية للوطن هي أكثر الحلول استصوابا ، وقد أسهمت إسهاما ملموسا في برامج المكتب بتلك المناطق ، مع وجود المزيد من الإسهامات المخططة . ويتعين أن تعقب عملية العودة الاختيارية للوطن عملية إعادة إدماج وتأهيل وتعمير ناجحة . وبما أن هذه المسائل تقع خارج اختصاص المكتب ، فإن هناك حاجة الى تنسيق أوثق فيما بين الوكالات والمنظمات غير الحكومية والحكومات المعنية .

٢٠ - وفي حين أثنى على عمليات الإغاثة التي يضطلع بها المكتب ، ولا سيما في يوغوسلافيا السابقة ، وأعرب عن تقديره للحجم الهائل من المشاكل الجديدة للاجئين ، فإنه حث على الحذر من توسيع ولاية المكتب خارج نطاق مجالات الانشطة التقليدية وذلك في ضوء الموارد المحدودة للمكتب . وينبغي استكشاف الحاجة الى تقاسم الأدوار على نطاق أوسع مع المنظمات الإنسانية الاخرى . وحث المكتب ، ووكيل الامين العام للشؤون الإنسانية ، وإدارة الشؤون الإنسانية ، والمنظمات الإنسانية الاخرى على مواصلة العمل معا بصورة وثيقة بغية الاستجابة بطريقة منسقة وفعالة . وختاما ، أعاد تأكيد التزام اليابان الراسخ بالاهداف الإنسانية التي يعمل المكتب على تحقيقها .

٢١ - السيد ساردنبرغ (البرازيل) : قال إن ضخامة تدفقات اللاجئين في كثير من مناطق العالم قد أبرزت مرة أخرى الحاجة المتزايدة الى عمل دولي متضافر لحماية ومساعدة طالبي اللجوء (في القرن الافريقي وأوروبا) . وقال إن استمرار عمل المفوضية له ما يبرره تماما بسبب أخطار التعصب وكره الأجانب . وبالاضافة الى تأمين الحماية القانونية ، ينبغي على المفوضية أن تشجع على توسيع التفاهم الجماهيري لمأساة اللاجئين وحقهم في طلب اللجوء الى الخارج . وينبغي إيجاد حلول باقية وخصوصا الإعادة الطوعية الى الوطن ، وجعلها جزءا من نهج طويل الأجل .

(السيد ساردنبرغ ، البرازيل)

٢٢ - كذلك فإن منع الأزمات الإنسانية عامل هام يدخل تقريبا في كل بند من بنود جدول الأعمال الدولي . ورأى أن التواصل بين الإغاثة والتنمية شاغل أساسي ، وأن التنمية الاقتصادية برفع مستويات المعيشة تعزز القدرة على الصمود للمشقة وعلى الاستجابة للصدمات الخارجية دون توليد تدفقات من اللاجئين . لذلك من الواضح أن مهمة الوقاية تتجاوز كثيرا ولاية أي وكالة للأمم المتحدة بمفردها . أما في حالة المفوضية ، فإن المسألة مسألة كيفية اتخاذ مبادرات وقائية ، وفي نفس الوقت الإبقاء على ولايتها في الحماية وعلى تجردها . وأبدى إيمان وفده بجعل الخبرة الفعلية مقياسا لكل حالة بعينها ، كما أبدى اتفاقه مع المفوض السامي على أن التواجد في المكان كثيرا ما يعتبر وقاية .

٢٣ - وقد أظهرت التطورات الدولية الأخيرة الأهمية الحاسمة لتأمين التعاون مع جميع الأطراف المعنية بهدف تأمين سلامة وصول الضحايا وسرعة مساعدتهم في حالات الطوارئ التي كثيرا ما تتدهور فيها المعايير الإنسانية . لذلك فان البرازيل ملتزمة بالمساعدة على ضمان التقيد بالقانون الإنساني الدولي . وواضح أيضا من القرارات الأخيرة للجمعية العامة أن العمل الإنساني - وهو بحكم تعريفه نزيه وليس مشروطا بحل المشاكل السياسية - يجب أن يظل محايدا تماما . كذلك لا يمكن معاملة مهمة عاجلة هي تأمين السلامة للعاملين في الإغاثة ولظروف عملهم - وهي مسألة تحتاج إجراءً حازما - بنفس معاملة المحاولات لإيجاد حلول لمشاكل الصراع . ومع ذلك من الأرجح أن يكون تحقيق التسويات السياسية وليد زيادة الثقة التي تخلقها المعايير الإنسانية الأساسية للسلوك . وختاما اكد على مسؤولية المجتمع الدولي في مواصلة العمل على تحسين فعالية منظومة الأمم المتحدة التي تُعتبر المفوضية عنصرا رئيسيا وفريدا منها .

٢٤ - السيد آدالا (كينيا) : قال إن الموجات الضخمة الجديدة من النازحين لم تساعد على تحسين الوضع العام للاجئين في افريقيا . وأعرب بالذات عن قلقه من الخراب الحالي الذي تركه الصراع الأهلي والجفاف في الجنوب الافريقي . وليس هناك بلد افريقي مضيف يستطيع الوفاء بالتزاماته المعنوية في التصدي لتدفقات ضخمة مفاجئة من اللاجئين ، ففي كينيا ازداد عدد اللاجئين ، ولا يدخل في ذلك عدم المقيدين منهم رسميا ، عشرين ضعفا عما كان عليه عام ١٩٨٩ . وفي كل يوم يصل لغاية ٠٠٠ ١ لاجئ جديد كثيرا منهم في حالة مفزعة . ويجري إيواء معظمهم في معسكرات في مناطق جافة تقل فيها الهياكل الأساسية . لذلك فإن العمليات الإنسانية مكلّفة وتفرض ضغطا جديدا على الموارد . والحقيقة أن كينيا لم تكن قادرة على التصدي للمشكلة بدون مساعدة من المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية .

٣٥٤٠د(٩٢)

(السيد آدالا ، كينيا)

٣٥ - وأبدى ترحيبه بالولاية الجديدة الشاملة للمفوضية ، وبعملياتها العابرة للحدود لمنع التمييز في مساعدة اللاجئين والعائدين والمشردين والسكان المحليين المتضررين ، فقد ساعد ذلك على إزالة أية مشاعر سيئة بين صفوف الفئة الاخيرة . وتستتبع الردود في حالة الطوارئ بالإضافة إلى إيصال الإغاثة الموازنة بين مصالح الدول المضيفة وطالبي اللجوء ، في حين أن دور الدول المتضررة في المساعدة الإنسانية هام قدر أهمية دور المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية . وقال إن كينيا ساعدت الضحايا وسهلت عمل هذه المنظمات . ورأى أن الأسباب الجذرية لمشاكل اللاجئين هي أساسا من صنع الإنسان ولابد من معالجتها ، فلم يعد ممكنا التهاون أكثر من ذلك في تعريض الأرواح للخطر ثم المطالبة بمساعدة إنسانية دولية .

٣٦ - السيد غوشو (اثيوبيا) : قال إن بلده يستضيف مليون صومالي و ٠٠٠ ١٧ سوداني من اللاجئين في بلده ، الى جانب ٠٠٠ ٤٥٠ لاجئ اثيوبي يعودون حاليا من الصومال فرارا من الصراع الاهلي الدموي في ذلك البلد . وقد أدت الجهود المنسقة بين وكالات الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الى عدة عمليات لإنقاذ أرواحهم . وكان تدفق الصوماليين من اللاجئين وطالبي اللجوء كبيرا ومفاجئا ، وهناك حملة جارية لتسجيلهم وإقناعهم بالذهاب الى معسكرات اللاجئين لنيل المساعدة .

٣٧ - وأشار إلى أن في بلده عشرة ملايين شخص في ضائقة شديدة ، وثمانية ملايين من ضحايا الجفاف والمشردين والجنود المسرحين . وقال إن مهمة مساعدة هؤلاء اللاجئين هائلة ولا يمكن أن تقوم بها حكومة أو وكالة واحدة .

٣٨ - السيد فون دير لايلي (النمسا) : قال إن حكومته مستمرة في دعم مهمة المفوض السامي لتعزيز قدرات الوكالة على الاداء ، وأنها تعتقد أن الخطة الاستراتيجية المكونة من ثلاث نقاط تعطي نهجا مناسبا للتكفل بتدهور الحالة في كثير من مناطق المعمورة . وقال إن حكومته ترى أن قدرة المفوضية على الاستجابة تعتبر حاليا أكفأ قدرة على الاستجابة في كامل منظومة الامم المتحدة . ولاول مرة في تاريخ المنظمة تجاوز الحجم الكلي للمساعدات بليون دولار . ورغم القلق من انتشار البرامج الخاصة والنقائص الظاهرة في التنسيق ، فإن حكومته تشجع المفوضية على الاستمرار في برامجها باستخدام نُهج مبتكرة مثل العمليات العابرة للحدود والعمليات الشاملة لعدة ولايات . ولاحظ أن الأنشطة الرئيسية للمكتب أخذت على ما يبدو تنتقل من دورها التقليدي وهو حماية اللاجئين الأفراد الى المساعدة الإنسانية لجميع فئات الناس المتنقلين .

(السيد فون دير لايلي ، النمسا)

وأبدى ترحيب حكومته بهذا التطور ، ولكنه شدد على أهمية تعزيز مفهوم حقوق اللاجئين وواجباتهم .

٢٩ - ومضى قائلا إن تزايد التركيز على المرأة والطفل اللذين يمثلان ٨٠ في المائة من لاجئي العالم أمر مشكور . وحيث أن حكومته لا تغيب عن بالها أهمية العودة الطوعية الى الوطن فقد ساهمت في عدد من عمليات الإعادة الى الوطن ، ومع ذلك فإن أسلوب الوقاية أفضل . ذلك أن بلدان المنشأ هي المسؤولة عن كفالة الرفاه السياسي والقانوني والاقتصادي لمواطنيها . وحيث أن انتهاكات حقوق الإنسان سبب هام في تنقلات اللاجئين ، فإن وفده يشجع المكتب على زيادة توثيق تعاونه مع لجنة حقوق الانسان ومركز حقوق الإنسان ، وخصوصا في التحضير للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المقرر عقده في عام ١٩٩٣ .

٣٠ - ولتأمين سير عمل نظام اللجوء ، ينبغي التمييز بوضوح سواء وطنيا أو دوليا بين المهاجرين واللاجئين . وعلى المفوضية أن تواصل تعاملها مع البلدان المستقبلة بهدف تعزيز نظام اللجوء .

٣١ - وأبدى أسفه لأن حالة اللاجئين في يوغوسلافيا سابقا التي وصفها المفوض السامي بأنها أخطر حالة شهدتها أوروبا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، لم تبرز كثيرا في تقريرها . وأشارت الى أن ما يتركه الصراع المسلح من شقاء لا يوصف ، وإلى وجود أكثر من ثلاث ملايين مشرد . وهناك عشرات الآلاف يواجهون سوء المعاملة دون تمييز وأحيانا الإعدام بمحاكمات سريعة . ورأى أن النقص الخطير في الأمن يعرقل إيصال المساعدة .

٣٢ - وذكر أن وفده يناشد أعضاء اللجنة التوجيهية لمؤتمر لندن تكثيف العمل سياسيا من أجل تمكين المفوضية ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية من الوصول دون عائق الى المدنيين من ضحايا الصراع . وأبدى عميق تقدير وفده للمفوض السامي على عقدها الاجتماع الدولي للمساعدة الإنسانية لضحايا الصراع في يوغوسلافيا سابقا في تموز/يوليه ، وعلى اقتراحها أسلوب "الاستجابة الشاملة للأزمات الإنسانية" .

٣٣ - ورأى أن الحماية المؤقتة عنصر هام في الاستجابة ، وهي تسري حاليا على أكثر من ٦٠ ألف مشرد من البوسنة والهرسك في بلده . ومما يساعد على التعجيل بإعادة التسوية وضع مبادئ توجيهية إقليمية للحماية المؤقتة تشمل نظاما لتقاسم الأعباء .

(السيد فون دير لايلي ، النمسا)

٣٤ - وتحدث عن مسألة المحتجزين فأبدى إدانته لأن أيا من أطراف الصراع لم يزود الصليب الاحمر بقائمة كاملة لأماكن الاحتجاز وأسماء المعتقلين فيها . وقال إن بلده وافق على قبول ٣٠٠ لاجئ آخر وأنه رصد أموالا تتجاوز ١٠٠ مليون دولار من أجل برنامج واسع للمساعدة الإنسانية .

٣٥ - وحيث أن الأمم المتحدة لا تستطيع حل جميع مشاكلها بمفردها فإن تجميع الموارد وكفاءة تقسيم العمل ، مع اتخاذ إجراءات لزيادة الاعتماد على الذات ، أمور لا غنى عنها ، وهي تعتبر المهمة الاولى لإدارة الشؤون الإنسانية التي أُقيمت مؤخرا . وهناك حاجة الى تنسيق الانشطة . وأبدى رغبة وفده في أن يردد النداء الذي وجهه رئيس اللجنة الدولية لتقصي الحقائق التي تشكلت بمقتضي المادة ٩٠ من البروتوكول الاول الملحق باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والتي تدعو الى الموافقة على أن يكون من اختصاص اللجنة التحقيق في أية ادعاءات بحدوث انتهاكات خطيرة لاتفاقيات اللجنة وبروتوكولها ، كما أنه يؤيد مبادرة الصليب الاحمر لعقد مؤتمر لإعادة تأكيد الاحترام لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ .

٣٦ - السيد بول (ليبريا) : قال إن من المقدر أن الأطفال يشكلون ٥٠ في المائة من اللاجئين في العالم ومجموعهم ١٨ مليونا ، ولذلك يجب تنفيذ برامج تتكفل بتنشئتهم . كما رأى حاجة الى برامج شاملة تخص اللاجئات . وقال إن وفده يحث المجتمع الدولي على دعم المبادرات الجديدة المذكورة في تقرير المفوضية عن هاتين الفئتين .

٣٧ - ومضى قائلا إن في القارة الافريقية أكبر تجمع من اللاجئين ، وأن البلدان المضيفة من أقل البلدان نموا في العالم وتفتقر الى موارد لتلبية حاجاتها الوطنية ذاتها . ومن المؤسف أن استجابة المجتمع الدولي في افريقيا لم تكن بنفس ما كانت عليه في مناطق أخرى من العالم من تلقائية ودعم . والعمل الباقي كثير أمام ادارة الشؤون الإنسانية من أجل تنفيذ نهج منسق . ورأى أن تنفيذ الدول الاعضاء المقترحات المذكورة في تقرير الامين العام عن المسائل الإنسانية (A/47/540) يعزز كثيرا قدرة المنظمة على تقديم المساعدة الإنسانية . ويرى وفده أن الأمم المتحدة ملتزمة أخلاقيا بالاستجابة الى حالات الطوارئ أينما وقعت دون خوف أو محاباة . ويجب أن يكون صون الحياة الإنسانية هو الشاغل المهيمن على المجتمع الدولي ، وملزما لجميع الدول الاعضاء . كما أن النهج المبتكر وهو انشاء معابر للإغاثة في مناطق الطوارئ يستحق أيضا كامل الموافقة من جميع الدول الاعضاء .

(السيد بول ، ليبريا)

٣٨ - وتحدث عن اللاجئين والمشردين الليبريين فقال إن هذه المأساة الإنسانية قد تأزمت باستئناف الاشتباكات المسلحة . فقد أدت الحرب الى وفاة آلاف المدنيين وأرغمت أكثر من ٠٠٠ ٦٦٥ من أبناء ليبريا الى البقاء لاجئين في البلدان المجاورة ، كما تشرد في داخلها عدة مئات من الآلاف . وقال إن أزمة بلده قد أثرت بشكل خطير في كامل الإقليم الغربي ، وجدد طلب وفده من الدول الأعضاء بأن تؤيد نداء الأمم المتحدة من أجل مساعدات إضافية لتلبية حالة الطوارئ في ليبريا . ورغم الخطوات المشكورة التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة من أجل تخفيف معاناة اللاجئين وتلبية حاجاتهم ، فإن الزيادة السنوية في تعداد اللاجئين في العالم تذكرنا بالحاجة الى إجراء دولي متضافر للتصدي للأسباب الجذرية .

٣٩ - السيد أحمد (الهند) : قال إن من المحتمل أن يتزايد أعداد طالبي اللجوء في المستقبل هربا من الصراع أو بسبب حرمانهم من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية الأساسية . ويستوجب احتواء هذه المشكلة استتباب السلم والأمن ، واحترام حقوق الانسان في بلدان المنشأ . كما يجب القضاء على التفاوتات الاقتصادية بالتنمية .

٤٠ - ورأى أن زيادة الإرهاب والتخريب تسبب أيضا تدفقات في اللاجئين . وجميع الدول مسؤولة عن عدم تأييد أية أنشطة إرهابية عابرة للحدود قد تؤدي الى هذه التدفقات . وذكر أن الهند تعتبر الإعادة الطوعية الى الوطن حلا دائما لمشكلة اللاجئين ، وأنها تمسكت بهذا المبدأ إزاء اللاجئين في أرضها . وينبغي التمسك بدقة بهذا المبدأ ، وليس لأية دولة أن تتجاهله لسد حاجاتها القصيرة الأجل .

٤١ - ومضى قائلا إن محنة اللاجئين في يوغوسلافيا سابقا مسألة تدعو الى الانشغال العميق . فقد تشرد مئات الآلاف من الأشخاص من ديارهم بسبب الصراع . والهند مستاءة جدا من الأحداث الفاجعة التي تجري في جمهورية البوسنة والهرسك ، وتدين بشدة الهجمات الإجرامية على المدنيين الأبرياء . ورأى أن الحالة المتأزمة للسكان تستدعي استجابة عاجلة من المجتمع الدولي . وأبدي تقدير وفده للخطوات التي اتخذتها المفوضية لمساعدة ضحايا "التطهير الإثني" ، وأبدى تأييده لتصعيد أنشطة المكتب في يوغوسلافيا سابقا .

٤٢ - وقال إن الموارد لازمة بشدة للتصدي لأوضاع اللاجئين في أماكن أخرى من العالم . وينبغي عاجلا التصدي للكارثة في الصومال ولتدفقات اللاجئين في أماكن أخرى من افريقيا وآسيا . وأشار الى أن الهند استقبلت لاجئين من سري لانكا وأفغانستان ،

(السيد أحمد ، الهند)

وأبدى ارتياحه للمساعدة التي قدمتها المفوضية لإعادة اللاجئين الى وطنهم سري لانكا . واختتم كلمته بأن أعرب عن أمله بأن يزود المجتمع الدولي المكتب بالموارد التي تمكنه من تنفيذ ولايته .

٤٣ - الآنسة ستروم (السويد) : قالت إنه رغم وجود مشكلة اللاجئين في أوروبا وخصوصا في يوغوسلافيا سابقا فإن الأغلبية الساحقة من لاجئي العالم تظل في العالم الثالث ، وأفقر البلدان هي أكثر البلدان التي تستقبل اللاجئين . وينبغي أن تبحث المفوضية في إمكانية اتخاذ إجراء وقائي لتفادي التدفقات الضخمة ، وكذلك في إيجاد برامج في بلدان المنشأ تسهل الإعادة الطوعية الى الوطن . ورأت أن الدبلوماسية الإنسانية جانب من عملية الحماية الوقائية ، ومن الضروري بذل اهتمام خاص بالصلة بين انتهاكات حقوق الإنسان وأزمات اللاجئين .

٤٤ - ومضى قائلا إن الدول مسؤولة عن تشجيع احترام حقوق الانسان والمؤسسات الديمقراطية . ورأى أن للمكتب في هذا الصدد دور هام في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ . كما أن جهوده لتشجيع الانضمام الى الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة هامة جدا . وينبغي أن تنظر الدول بعناية في الانضمام الى الاتفاقيات المتعلقة بانعدام الجنسية إذا لم تكن أطرافا في هذه الصكوك . وحيث أن معظم لاجئي العالم نساء وأطفال فيلزم أن يكون التصديق على اتفاقية حقوق الطفل شاملا ، فهي إطار هام لتلبية الحاجات الخاصة للأطفال .

٤٥ - وأشارت الى الاعتراف الواسع بأن ولاية المكتب تمتد الى الأشخاص الذين أرغموا على مغادة ديارهم بسبب الصراع المسلح والقلاقل المدنية أو العنف . كما أن هناك حالات يمكن فيها للأمين العام أو للجمعية العامة الاستعانة بالمفوضية لتقديم المساعدة الإنسانية للمشردين داخليا . ومن الواضح أن على المكتب أن يستجيب لهذه الطلبات .

٤٦ - وقالت إن مسؤولية منظومة الأمم المتحدة بأسرها إزاء المساعدة الإنسانية الطارئة مذكورة في قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ . كما رأت أن تقوم المفوضية بما لها من خبرة طيبة بدور رئيسي في جهود تعزيز التعاون والتنسيق بين جميع وكالات الأمم المتحدة المعنية عند التصدي لحالات الطوارئ . وأية استجابة فعّالة لابد أن تقوم على تمييز واضح بين مسؤوليات هيئات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المعنية .

(الآنسة ستروم ، السويد)

٤٧ - وأشار الى أن للمفوضية تاريخا طويلا من التعاون مع المنظمات غير الحكومية التي تستطيع أن تقوم بدور رئيسي في حالات الطوارئ باعتبارها أطرافا منفذة للأمم المتحدة . وتشيد السويد بهذا النوع من الشراكة ، وترى أن باستطاعة وكالات الأمم المتحدة الأخرى أن تتعلم من المفوضية . وقد حاولت السويد مع بلدان أخرى أن تستجيب لحاجات المفوضية ، واستطاعت مع الصين أن تزيد باضطراد من مساهماتها . وقد أصبح من الحيوي اليوم التشديد على تقاسم الأعباء بين المانحين . فلم يعد من الواقعي أن ننتظر من قلة من البلدان أن تتحمل معظم العبء . كما أن من واجب المفوض السامي أن يملك المرونة الضرورية لتوزيع الأموال بحيث تستجيب للأوضاع الجديدة .

٤٨ - وأنهت كلمتها قائلة أن السنوات الأخيرة شهدت ارتفاعا في التعصب القومي والنفور من الأجانب ، والعنصرية واللاسامية . وينبغي أن تشمل جهود مكافحة هذه الظواهر وضع صكوك قانونية وطنية ودولية ، وحملات إعلامية . وأخيرا أعربت عن تأييد حكومتها الكامل لعمل المفوضية في تصديها للتحديات الضخمة التي تواجهها .

٤٩ - السيد باروتوانايو (بوروندي) : قال إن مشكلة اللاجئين قضية يجب أن تكون لها الأولوية في المجتمع الدولي . ومن الواجب التصدي عاجلا للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في مختلف أرجاء العالم . ومع ذلك فالاحتمالات الآن أفضل لتفادي حدوث تدفقات من اللاجئين وإزالة أسبابها الجذرية بإدخال الديمقراطية واحترام حقوق الانسان .

٥٠ - وأشار الى أن بوروندي شهدت حالات فاجعة سببها الانقسامات العرقية التي أدت الى إزهاق أرواح بشرية وتدفقات واسعة من اللاجئين الذين لجأوا الى البلدان المجاورة وأماكن أخرى . ومع ذلك ظل بلده طيلة السنوات الأربع الماضية يشارك في عملية المصالحة الوطنية التي أدت الى اعتماد ميثاق الوحدة الوطنية .

٥١ - ومضى قائلا إن حكومته أقامت لجنة وطنية لإعادة دمج جميع اللاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم وتزويدهم بالأرض والعمل والرعاية الصحية . وقد عاد فعلا أكثر من ٣٠ ٠٠٠ لاجئ ، وهناك آخرون في طريق العودة . وأشار الى إجراء مشاورات مع حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة والمفوضية من أجل تنظيم عملية الإعادة الطوعية الى الوطن . وحيث أن هذا يستدعي موارد كبيرة فإن حكومته التمست مساعدة من البلدان الصديقة والمنظمات الدولية . وأبدى شكره للبلدان والمنظمات المشاركة في ذلك ، لاسيما جمهورية تنزانيا المتحدة . وأخيرا أبدى ثنائه على العمل الذي تقوم به

(السيد باروتوانايو ، بوروندي)

المفوضية ولجنة الصليب الاحمر الدولية وإدارة الشؤون الإنسانية ، ودعا المجتمع الدولي الى تخفيف العبء على البلدان المضيفة .

٥٢ - السيد جلال (مصر) : قال إن استمرار تزايد سوء حالة اللاجئين التي تابعها وفده بقلق تؤكد خطورة التحديات الداخلة في مساعدة اللاجئين . وأثنى على استراتيجية المفوضية المكونة من ثلاث نقاط ، وعلى المقترحات القيّمة للمفوض العام بشأن الحماية . ورأى أن فعالية الامم المتحدة في القضاء على أسباب المشكلة تتوقف على التعاون ، ولو أنه ينبغي استخدام جميع الهياكل الحالية قبل إنشاء أجهزة جديدة للإنذار المبكر . وأبدى تأييد وفده للتعاون مع المفوضية ولجنة حقوق الإنسان من أجل تقليص انتهاكات حقوق الإنسان ، وبالتالي منع أية تدفقات أخرى من اللاجئين .

٥٣ - وقال إن المفهوم التقليدي للاجئين والمحتاجين الى حماية ينبغي أن يكون أقل تصلبا في تعريفه من أجل مساعدة المجتمع الدولي على تخفيف المعاناة الناجمة عن الكوارث الطبيعية . ويمكن مثلا استخدام اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية الخاصة باللاجئين لتكون مبدأ توجيهيا عند وضع هذا التعريف الأوسع ، فقد أظهرت الاحداث الاخيرة التي جرت في يوغوسلافيا سابقا أنه لازم عاجلا .

٥٤ - وتحدث في النهاية عن معالجة المشكلة فأثنى على تعاون المفوضية مع وكالات الامم المتحدة . ورأى أنه ينبغي عند التماس حل دائم أن يعالج المجتمع الدولي الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية بإجراءات متكاملة . وأبدى من ناحيته التزام بلده بدعم المفوضية وكافة المنظمات الاخرى المشاركة في تقديم المساعدة الإنسانية .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥